مدار الاسرائيلي المنتهد

الثلاثاء ٢٠٢٠/١٢/٢٢ الموافق ٧ جمادى الأولى ١٤٤٢هـ العدد ٤٧٠ السنة الثامنة عشرة

ملحق أسبوعي يوزع الكترونياً يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تقرير إسرائيلي جديد: نتنياهو يعيد إنتاج الاحتلال باسم السلام!

صفحة (٢)

صناعة السلاح وتجارته: قاطرة للنمو الاقتصادي الإسرائيلي ومدخل للنفوذ الدولي!

صفحة (٤)

الكنيست الإسرائيلي يحل نفسه تلقائياً ويتجه لانتخابات رابعة في غضون عامين بعد تفتت الائتلاف الحاكم!

كتب برهوم جرايسي:

تفجرت قبيل فجر اليوم الثلاثاء، ٢٢ كانون الأول الجاري، المحاولة الأخيرة لمنع انتخابات إسرائيلية مبكرة، أو تأجيلها لعدة أشهر، إذ أسقط الكنيست اقتراح الائتلاف الحاكم، تعديل القانون المؤقت الذي يسمح بتأجيل الموعد الأخيرة لإقرار الموازنة العامة بأسبوعين.

وجاء السقوط نتيجة حالة تمرد في كتلة أزرق أبيض، ما دفع الكتلة لعدم المشاركة في التصويت، كما أن حالة الشرخ المحدودة توسعت في الليكود أيضا، ولكن المشهد الأخير في الهيئة العامة يؤكد أن الانتخابات التي ستجري في آذار المقبل، ستنتج برلمانا مشرذما ومعقدا، لربما أكثر من وضعيته الحالية.

وكان طرفا الحكومة، الليكود وأزرق أبيض، قد توصلا في مطلع الأسبوع، إلى اتفاق يقضي بتأجيل الموعد الأخير لإقرار موازنة عامة بأسبوعين من اليوم الثلاثاء ٢٢ كانون الأول، وتم طرح الأمر على الكنيست أمس الاثنين، إلا أنه خلال ساعات النهار، ظهرت حالة تمرد في كتلة أزرق أبيض، من أربعة نواب، ثلاثة منهم صوتوا ضد المقترح، رغم قرار الكتلة بعدم المشاركة في التصويت.

فقد قرر بيني غانتس الانسحاب من الهيئة العامة، وعدم التصويت على التعديل، بغلاف استمرار الخلافات مع الليكود، ولكن هذا القرار جاء بعد أن عرف غانتس أن تمرير القانون بالقراءة الأولى لا يحتاج لأغلبية ٦١ نائبا، بل لأغلبية عادية، ولربما اعتقد أن بإمكانه المناورة بأن يمر القانون بأغلبية من دون الكتلة، على أن يواصل الضغط على الليكود في بحر اليوم الثلاثاء، لأن التصويت الأخير على القانون سيحتاج لأغلبية ٦١ نائبا. ولكن مشروع القانون سقط بأغلبية ٤٩ نائبا، ضد ٤٧ نائبا. وهذه الأغلبية جاءت بسبب تصويت ثلاثة من نواب أزرق ابيض، ضد القانون، ومعهم النائبة من الليكود، ميخال شير، التي أعلنت فورا انضمامها لجدعون ساعر، الذي انشق قبل ثلاثة أسابيع عن الليكود، وتبعته النائبة يفعات شاشا-بيتون.

وهذا يعني أنه عند منتصف ليلة الثلاثاء/ الأربعاء المقبلة، ٢٣/٢٢ كانون الأول الجاري، سيحل الكنيست نفسه تلقائيا، ويبقى عليه البت في الموعد النهائي للانتخابات، ١٦ أو ٢٣ آذار المقبل؛ لتكون الانتخابات البرلمانية الرابعة التي تخوضها إسرائيل في غضون ٢٣ شهرا، أي خلال أقل من عامين.

وفي خلفية الخلافات بين الليكود وأزرق أبيض، إصرار نتنياهو على إقرار ميزانية ٢٠٢٠ فقط، خلافا للاتفاق الموقع بين فريقي الحكومة، الليكود برئاسة نتنياهو، وأزرق أبيض برئاسة غانتس؛ لأن نتنياهو أراد الإمساك بميزانية ٢٠٢١ كورقة ضغط، تهدد بحل الكنيست، في حال عدم إقرارها حتى نهاية آذار ٢٠٢١، بموجب القانون الأساس، وبالتالي يمنع التناوب على رئاسة الحكومة، المستحق يوم ١٧ تشرين الثاني ٢٠٢١.

وحسب تقارير صحافية، فإن الجدل المركزي بين فريقي الحكومة دار حول صلاحيات وزير العدل، آفي نيسانكورن (أزرق أبيض)، بشأن موقف الحكومة من مشاريع القوانين، كونه يترأس اللجنة الوزارية لشؤون التشريع. ويدّعي الليكود أن نيسانكورن يعرقل سلسلة من مشاريع قوانين نواب اليمين والائتلاف الحاكم. ويريد الليكود تقليص هذه الصلاحيات، أو حتى نقل نيسانكورن الى حقيبة أخرى ذات شأن.

كذلك فإن الخلاف دار حول التعيينات الكبرى في سلك الدولة، مثل المدعي العام للدولة، والقائد العام للشرطة، ومحاسب الدولة، ومديرين عامين لعدد من الوزارات، إذ أن نتنياهو يسعى للتأثير مباشرة على التعيينات، التي لها علاقة بسير محاكمته.

في المقابل، فإن فريق أزرق أبيض طالب بضمانات أخرى كي يتم التناوب على رئاسة الحكومة يوم ١٧ تشرين الثاني من العام المقبل، وأن لا يفض الليكود الحكومة قبل هذا التاريخ. وجاء اقتراح تعديل القانون لضمان أسبوعين إضافيين في عمل الحكومة، ما يتيح فرصة لحل الخلافات.

حكومة نتنياهو - غانتس: انفجار الأزمة.

حسابات ربح وخسارة حزبية

الحكومة من ناحيتها غلّفت رغبتها بتعديل القانون، وتأجيل الانتخابات المبكرة، بالأوضاع الصحية والاقتصادية القائمة، وهي حقا عوامل من شأنها أن تنعكس على سير الحملة الانتخابية، وأيضا في يوم الانتخابات. ولكن الحقيقة هي غير ذلك، إذ أن حسابات نتنياهو هي التي تشوشت؛ وانضمت له في حسابات الربح والخسارة، كتلة أزرق أبيض التي ليس فقط أنها ستخسر نصف مقاعدها في الانتخابات المقبلة، حسب الاستطلاعات، بل هناك ملامح لانشقاق، كان صامتا حتى عملية التصويت الأخيرة في الهيئة العامة، إذ ان ثلاثة نواب صوتوا ضد مقترح حكومتهم، وساهموا مع نائبة من الليكود بإسقاطه.

وعلى مدى أشهر طويلة، اعتقد نتنياهو أنه يمسك بخيوط مصير الحكومة، إلا أنه بموجب المثل الشعبي «العتمة لم تكن على قدر حاجة الحرامي»، اصطدم نتنياهو بتطورات سياسية، كما يبدو لم تكن بالحسبان، فنتنياهو أراد التحكم بموعد الانتخابات المبكرة، التي سعى لها مسبقا، بما يتناسب مع سير محاكمته في ثلاث قضايا فساد.

في حساباته الأولى، رأى نتنياهو أن الخلل الإداري في عمل النيابة لصياغة لوائح الاتهام، وكيفية إطلاع طاقم الدفاع عليها، قد يؤدي الى تأجيل بدء جلسات المحاكمة المخصصة للاستماع لشهود الادعاء، لأشهر عديدة، إلا أن التأجيل كان لثلاثة أسابيع فقط، والجلسات ستبدأ بعد الأسبوع الأول من شهر شباط المقبل. وهذا يقول بأن انتخابات في شهر آذار تعني أن حملتها ستجري في الوقت الذي يجلس فيه نتنياهو في قاعة المحكمة، وإفادات الشهود تنشر في وسائل الإعلام.

الأمر الثاني، هو انشقاق الوزير السابق جدعون ساعر عن الليكود؛ وكما يبدو، لم يعط نتنياهو وزنا كافيا لهذا الاحتمال، ولا لتبعات هذا الانشقاق، إذ أن استطلاعات الرأي تمنح القائمة التي سيشكلها ساعر، القوة الثانية بعد الليكود، من ١٧ مقعدا كحد أدنى الى ٢١ مقعدا؛ ورغم أنه من السابق لأوانه الاعتماد على استطلاعات الرأي، إلا أنها توحي بأن مقاعد حزب ساعر ستكون على حساب كل الأحزاب الصهيونية التي تدور في فلك الحكومة، الليكود، وأزرق أبيض، وفي المعارضة، تحالف الأحزاب الاستيطانية «يمينا»، وأيضا على حساب حزب «يوجد مستقبل».

ولكن ليست قوة حزب ساعر الاستطلاعية هي ما تقلق نتنياهو، وإنما احتمال أن ينشأ وضع يكون فيه بالإمكان تشكيل حكومة برئاسة ساعر، من دون الليكود، أو لنقل بدون نتنياهو.

في المقابل، فإنه في كتلة أزرق أبيض بات الشرخ واضحا، إذ أعلن أربعة نواب من الكتلة، أساف زمير ورام شيفع وميكي حايموفيتش وميخال كوتلر، معارضتهم للاتفاق بين أزرق أبيض والليكود، وثلاثة منهم صوتوا ضد المقترح.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فبحسب «همس» في أروقة الكنيست، فإن الشخص الثاني في حزب «يوجد مستقبل» عوفر شيلح، الذي حاول منافسة رئيس الحزب يائير لبيد على رئاسة الحزب، ورفض الأخير إجراء انتخابات، قد ينشق عن حزبه، ويجمع معه نوابا من «يوجد مستقبل» وأيضا من كتلة أزرق أبيض، لتشكيل قائمة تموضع نفسها في خانة ما تسمى إسرائيليا، «يسار- وسط».

وفي حال وقع هذا الانشقاق، فإن كتلة أزرق أبيض بوضعيتها الحالية، ستكون تحت علامة سؤال، ما يعني أن هذه الكتلة كانت لها مصلحة في إطالة عمر الحكومة، إلا أن التشرذم والخلافات الحادة فيها، وما نتج عنها من تمرد نواب، جعل رئيس الكتلة بيني غانتس، يسحب كتلته من عملية التصويت، بغلاف أنه امتعض من تعامل نتنياهو والليكود مع مطالبه، ولكن كما ذكر، فإنه حتى هذا لم يرض النواب المتمردين على حراك غانتس، وصوت ثلاثة نواب ضد القانون.

كذلك الأمر، ظهر الشرخ مرّة أخرى في «القائمة المشتركة» التي تمثل الفلسطينيين في إسرائيل، برفض نواب الحركة الإسلامية (الجناح الجنوبي) برئاسة النائب منصور عباس، الالتزام بقرار الكتلة، بالتصويت ضد مقترح الحكومة، وبقي النواب الأربعة خارج قاعة الهيئة العامة، ولم يشاركوا في التصويت، وحسب تقارير ليست رسمية، فإن هذا نتاج «حوار» جار بين منصور عباس والليكود، حول مطالب يطرحها منصور عباس على حكومة الليكود.

رغم ما حصل، فإن ثمة في وسائل الإعلام من طرح فرضية بذل محاولة أخيرة خلال ساعات، تمنع التوجه لانتخابات مبكرة، ولكن احتمالات هذا الطرح صفرية، والآن سيكون السؤال، متى تجري الانتخابات؟ وأمام الكنيست تاريخان: ١٦ أو ٢٣ آذار المقبل، لأنه بموجب القانون على الكنيست أن يتجه لانتخابات خلال ٩٠ يوما.

وكانت المديرة العامة للجنة الانتخابات المركزية قد أعلنت في الكنيست هذا الأسبوع، أن إجراء الانتخابات بأقل من ٩٠ يوما سيولد ضغطا إداريا، لضمان جاهزية اللجنة ليوم الاقتراع. ولكن ليس هذا وحده، لأن أحزابا، وأولها الليكود، ستشهد انتخابات داخلية لتشكيل قوائم مرشحيها للانتخابات، وهذا سيحتاج لوقت حتى تتهيأ للحملة الانتخابية.

والمشكلة الكبيرة، التي ستصطدم بها الحكومة، التي ستتحول هذا الأسبوع إلى انتقالية، هي كيفية إدارة أجهزة الحكم من دون ميزانية على مدى عامين. فإدارة الحكم على أساس ميزانية العام ٢٠١٩، يعني نقص ما بين مليارين الى ثلاثة مليارات دولار، في الميزانية الجارية، ووقف أي تمويل لمشاريع جديدة، أو أي شكل من أشكال الصرف الجديد، الذي لم يكن واردا في ميزانية ٢٠١٩.

وليس من المستبعد، أن يتم الاتفاق على تمرير ميزانية ٢٠٢٠ حتى خلال الحملة الانتخابية، كونها عملية تثبيت مشهد صرف، ولكنها ستكون مرتكزا أفضل لعمل الحكومة المالي، من ميزانية ٢٠١٩، خاصة وأن ميزانية ٢٠٢١ قد تقر في الصيف المقبل، في حال أقيمت حكومة بعد الانتخابات المقبلة.

ساعر وحزب يميني متطرف آخر

لم يترك المنشق عن حزب الليكود، جدعون ساعر، أي مجال للتكهن حول طبيعة الحزب الذي أقامه، وأطلق عليه اسم «أمل جديد- وحدة لإسرائيل»، إذ أن العناوين المركزية لبرنامج الحزب، حسبما أعلن ساعر عنها مع تقديمه أوراق الحزب إلى مسجل الأحزاب، تُدرجه في خانة اليمين الاستيطاني المتشدد، وهذا ما يعكس مواقف ساعر المعروفة أصلا، ومعه المنضمين إليه، وهما النائبان تسفي هاوزر ويوعز هندل، والثاني هو من واضعي فكرة قانون القومية قبل أكثر من ٩ سنوات.

وجاء في أهداف الحزب أنه «سينشط من أجل تطبيق الحقوق الطبيعية والتاريخية للشعب اليهودي في أرض إسرائيل، وتثبيت هوية إسرائيل كدولة الشعب اليهودي، التي نظامها الديمقراطي يُشكل حصنا لقيمها كدولة قومية للشعب اليهودي، تحافظ على حقوق الإنسان، وتطبق الحقوق الفردية، وتطور البلاد، وتشجع الاستيطان والزراعة، في الجليل والنقب و«يهودا والسامرة» (الضفة المحتلة)، وعلى طول المقطع الشرقي من مرتفعات الجولان، وعلى طول نهر الأردن، ومنطقة العربة حتى مشارف مدينة إيلات».

الجانب الآخر والمكمّل لأهداف حزب ساعر «الدفع بإصلاحات في كل سلطات الدولة، بما في ذلك أجهزة تطبيق القانون والقضاء ونظام بناء الحكم، والاقتصاد الحر، مع ضمان فرص عادلة، لكل الالتزامات، والتعهدات المتبادلة، وتطوير جهاز التعليم، وجعله من المتقدمين في العالم...».

والقسم الثاني من الأهداف المتعلقة بجهازي الحكم والقضاء، هي من أبرز أهداف اليمين الاستيطاني، للسيطرة الكلية على جهاز القضاء وجعله بلون هذا اليمين، بموازاة الأهداف الاستيطانية.

وحينما يتحدث ساعر عن الاستيطان في «يهودا والسامرة» (الضفة المحتلة)، فهذا يؤكد تمسكه بما تسمى «أرض إسرائيل الكاملة»، وهو معروف عنه رفضه لأي كيان فلسطيني بين النهر والبحر، يطلق عليه اسم «دولة». كذلك فإن ساعر هو من أبرز الأسماء التي تهاجم القضاء الإسرائيلي، وإن كان بلهجة مخففة، ويدفع ويشجع مشاريع قوانين لتقويض صلاحيات المحكمة العليا، فيما يخص صلاحيات المحكمة في نقض قرارات وقوانين الكنيست والحكومة.

وفي تقديمه لأوراق تسجيل حزبه أعلن ساعر أنه في حال شكّل الحكومة المقبلة، فإن النائبة التي انشقت بعده عن حزب الليكود، يفعات شاشا- بيتون، ستتولى منصب القائم بأعمال رئيس الحكومة. وهذه النائبة جاءت من الصفوف الخلفية لحزب الليكود، فقد دخلت الى الكنيست بعد انتخابات ٢٠٢٠، ولكنها برزت في نهاية العام ٢٠١٩ حينما «تجرأت» وجاهرت بتأييدها لساعر في منافسته لبنيامين نتنياهو على رئاسة الليكود، في الانتخابات التي جرت قبل عام من الآن، وحصل فيها ساعر على ٢٨٪ من أصوات الحزب، مقابل ٧٢٪ لنتنياهو.

كذلك فإن شاشا- بيتون برزت في الأشهر الأخيرة، بتوليها رئاسة اللجنة البرلمانية لمكافحة كورونا، ووقفت أكثر من مرّة ضد قرارات حكومتها. وعدا هذا، فليس لها رصيد سياسي ولا شعبي. وقال المحلل السياسي عميت سيغل، في مقال له في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في نهاية الأسبوع الماضي، إن ساعر قد يهدف من هذا الإعلان إلى خلق انطباع بشأن المساواة الجندرية، ولكن شاشا- بيتون لن تكون شريكة لساعر في إدارة الحزب الذي أقامه، ولا بالقرارات الهامة لاحقا، على مستوى تحالفات قبل الانتخابات وبعدها.

وفي الليلة الأخيرة التي سبقت حل الكنيست، وكما ذكر سابقا، انضمت نائبة أخرى من الليكود لساعر، وهي ميخال شير، المعروفة أيضا بيمينيتها الاستيطانية، وقد ينضم لها نواب آخرون من الليكود، كمثل الفئران الهاربة من السفينة التي توشك على الغرق، بمعنى أولئك الذين يعرفون أنه لا احتمال لهم في العودة للكنيست ضمن الليكود، ويبقى السؤال هو مدى استعداد ساعر لاستيعاب كل من يطرق بابه.

قيد الطبع

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

الأراضي المُفرغة

جغرافيا قانونية لحقوق البدو في النقب

ترجمة: ياسين السيد

كلمة في البداية

منافسة نتنياهو مع اليمين.. ماذا عن «السلام»؟

أنطوان شلحت

سواء ذهبت إسرائيل نحو انتخابات عامة عاجلاً أو آجلاً، بات من شبه المؤكد أن رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وحزب الليكود الذي يقف على رأسه سيتنافسان فيها مع اليمين. هذا ما أكدناه في الماضي أيضاً، وما يُشدّد عليه الآن مزيد من المحللين الإسرائيليين، إلى جانب تقارير دورية تصدر عن هيئات ومؤسسات إسرائيلية ولا سيما تلك التي تُعنى بمسار عملية التسوية السياسية أو بمستقبل الديمقراطية.

وتوقفنا في العدد الحالي من «المشهد الإسرائيلي» عند اثنين منها:

الأول، «مؤشر الصوت الإسرائيلي»، وهو استطلاع للرأي العام يجريه «مركز غوتمان لدراسات الرأي العام والسياسات»، التابع لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية» بصورة شهرية.

الثاني، التقرير الذي نشره مركز «زولات للمساواة وحقوق الإنسان» الإسرائيلي تحت عنوان «خديعة نتنياهو: إعادة تسويق السيطرة على الفلسطينيين بغلاف السلام».

ولئن أظهر التقرير الأول أن الإسرائيليين ما زالوا في غالبيتهم يعلنون أنهم «متشائمون» أو «متشائمون جداً» حيال مستقبل الديمقراطية في إسرائيل في المدى المنظور، ويعتقدون بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل أصبح اليوم «في وضع خطير جداً»، فإن التقرير الثاني يستنتج بأن «اتفاق أبراهام» مع الإمارات العربية المتحدة الذي لم يتطرّق ولو بكلمة واحدة إلى الاحتلال (في أراضي ١٩٦٧)، سيتيح لنتنياهو إمكان دق إسفين في جبهة المعارضة الدولية للاحتلال، وهو ما سيخفض أكثر فأكثر من ثمن الاحتلال ويهدد بتحويله من أمر مؤقت إلى حالة دائمة، خاصة وأنه جاء في فترة توقفت فيها محادثات السلام مع الفلسطينيين، وتعثرت المفاوضات، بالتزامن مع الترويج لحل أحادي الجانب قائم على الضم من جهة، ومع خفوت الأصوات الإسرائيلية التي تنادي وتؤمن بحل الدولتين من جهة أخرى، وهو ما سيجعله «بديلاً عن السلام الحقيقي الوحيد الممكن والقادر على جلب الاستقرار»، على حدّ ما يتعقد واضعو التقرير.

سيحين الأوان، عاجلاً أو آجلاً أيضاً، للخلوص باستنتاج عام بشأن موقف نتنياهو من السلام على مدار ولايات حكوماته المتعاقبة منذ أكثر من عقد. غير أنه ليس من السابق لهذا الأوان تأكيد أن نتنياهو لا يؤمن بالسلام مع الفلسطينيين، بيد أنه في بداية ولايته الثانية ومثلما أكد كثيرون كان يدرك، كأسلافه من رؤساء الحكومة في إسرائيل، أن مصير الدولة مرهون بـ«قوتها وشرعيتها»، كما دأب ديفيد بن غوريون على أن يُردّد. وفي تلك الأعوام (أواخر العقد الأول من القرن الحالي) شكّل تعاظم قوة إيران بمثابة تهديد لقوة إسرائيل، كما أن شرعية هذه الأخيرة تعرضت إلى التقويض على خلفية وقائع الحرب العدوانية على قطاع غزة في ٢٠٠٨-٢٠٠٩ (وما استتبعها من صدور «تقرير غولدستون»)، وبسبب تغوّل الاستيطان في أراضي الضفة الغربية، ولذا باتت بحاجة ماسة إلى المزيد من الاعتراف والدعم، وهو ما يوجب إرضاء العالم، والتقدّم تدريجياً في «عملية السلام».

ينبغي أن نشير إلى أنه في هذا السلوك، واصل نتنياهو ما فعله اثنان من أسلافه في رئاسة الحكومة الإسرائيلية هما إيهود باراك وأريئيل شارون، منذ العام ٢٠٠٠، وهو الانهماك في الحديث عن السلام أكثر من الانشغال بالتقدّم الحقيقي نحوه، نظراً لكون هذا المسلك ينطوي على مزايا عديدة، إذ إنه من الناحية النفسية يمنح القادة السياسيين، وربما المواطنين أيضاً، شعوراً بأن إسرائيل معنية فعلاً بالسلام بينما الجانب الآخر يتحدث عنه فقط، ومن الناحية السياسية فإن هذه المقاربة لا تكلف أصحابها أي أثمان باهظة.

ولعله من المفيد أن نعيد إلى الأذهان أنه في معرض إجمال هذه الحالة الإسرائيلية الشائعة في إحدى المناسبات الماضية كشف عضو الكنيست الإسرائيلي الحالي عوفر شيلح («يوجد مستقبل»)، عندما كان معلقاً سياسياً في صحيفة «معاريف»، أنه لدى استمزاج أي من زعماء إسرائيل عن سرّ الكلام المتواتر حيال السلام في الظاهر، سرعان ما يؤكد أن الحديث يدور حول تكتيك لا أكثر، وذلك لأنه «يجب صيانة العملية السياسية» و«لا بُدّ من بث بعض الأمل»، وأساساً لأنه يجب الظهور في مظهر جيد أمام واشنطن.

وما يمكن قوله في الوقت الحالي هو أن هذه الحالة مرشحة لأن تستمر الآن، وربما ما يدعم هذا التكهن هو، أولاً وقبل أي شيء، انعدام أي ضغوط سياسية إسرائيلية داخلية ذات ثقل خاص، وانحسار الضغوط الخارجية من أطراف تُعدّ مؤثرة على إسرائيل وسياستها العامة.

تقرير إسرائيلي جديد: نتنياهو يعيد إنتاج الاحتلال باسم السلام!

نتنياهو.. شعار السلام لغسل ممارسات الاحتلال.

كتب عصمت منصور:

أصبح بإمكان بنيامين نتنياهو أن يتباهى أمام منافسيه من اليمين، وهو على أعتاب جولة انتخابات رابعة، أنه ساهم أكثر من أي زعيم إسرائيلي سابق، في خلق كل الظروف التي ساعدت على شرعنة الاستيطان، وتأبيد الاحتلال، وجعل عملية المس بحقوق الإنسان وسرقة الأرض وتأسيس نظام أبارتهايد عنصري أمرا يمكن غض الطرف عنه، وكل هذا تحت شعار ومسمى الكلمة التي يمقتها وكرس مسيرته السياسية من أجل مسخها وإفراغها من مضمونها، ألا وهي كلمة «السلام» الذي يمكن أن يتحقق فقط «مقابل السلام» ومع أي دولة في العالم باستثناء الطرف الوحيد القادر على جلبه بشكل حقيقي، وهم الفلسطينيون.

لم يكن نتنياهو، رغم كل ما يملكه من قدرة على الخداع وتحريف الحقائق والكذب، بقادر على اجتراح هذه المعجزة، لولا تزامن وجود رئيس في البيت الأبيض يتسم بالعنجهية الممزوجة بالغرور والجهل واللامبالاة التي مكنته من الدوس على كل المرجعيات السابقة وتأييد نتنياهو بشكل أعمى، وحاكم عربي مهزوز وبلا عمود فقري سياسي أو فكري، يطمح إلى أن يلعب دوراً أوسع في المنطقة من خلال بوابة إسرائيل وعلى حساب القضية الفلسطينية.

النتيجة المأساوية لهذا التزاوج الخطر، والتعبير الأكثر فظاظة عن هذا الجنين المشوه هو اتفاق التطبيع الإماراتي- الإسرائيلي، والذي يمكن اعتباره العنصر الأكثر إدامة للاحتلال الإسرائيلي العسكري، وغض الطرف عن ممارساته العنيفة وانتهاكاته اليومية لحقوق الإنسان، كما انه الأداة التي شرعنت الضم الزاحف وخرقت جدار التضامن العربي، وقوضت المرجعيات العربية والدولية المستندة إلى الشرعية الدولية، وجعلت أمل التوصل إلى سلام دائم ينهي الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية أبعد من أي وقت مضى.

سلام زائف

هذه الورقة هي قراءة في دراسة نشرها موقع «زولات» (الآخر) الإسرائيلي في شهر أيلول ٢٠٢٠ بقلم الباحثة عدي غرانوت تحت عنوان (خديعة نتنياهو: إعادة تسويق السيطرة على الفلسطينيين بغلاف السلام).

البحث الذي امتد على ١٨ صفحة، مقسم إلى فصلين هما الخديعة والثمن بالإضافة الى مقدمة وتلخيص إجمالي، وهو ينحصر في تشريح وإعادة قراءة الاتفاق الإماراتي- الإسرائيلي فقط، على اعتبار أن هذا الاتفاق يعد نقطة تحول سلبية في طريقة التعاطي مع وجود الاحتلال الإسرائيلي والتسليم بممارساته، وقلب مفهوم السلام عبر إفراغه من مضمونه، وكون الاتفاق يفتح الباب واسعاً أمام دول عربية أخرى، للتخلي عن مطلب إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية كشرط لتوقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل.

ينطلق البحث من الفرضية البديهية التي يحاول نتنياهو أن يخفيها وأن يخدع الجمهور الإسرائيلي بها، بهدف إعادة تسويق الاحتلال من جديد، والتسبب في إدامته، وإضفاء نوع من الشرعية على عملية سرقة الأرض تحت مسمى الضم، من خلال التذكير أن دولة الإمارات العربية لم تعلن الحرب على إسرائيل، ولا تعيش حالة صراع حقيقي معها، وأن لا حدود مشتركة بين البلدين، ولا صراع على موارد أو أراض.

إن التعريف المثالي للاتفاق الذي لا يحتوي على أي مركب من مركبات السلام من وقف قتال أو تسويات حدودية، هو اعتباره حملة علاقات عامة ومغامرة خالية من المخاطر، لم يدفع فيه أي ثمن، تعيد ترسيم العلاقات السرية القائمة منذ ثلاثين عاما بشكل أكثر علنية.

إن محاولة الإصرار على إطلاق تسمية «اتفاق سلام» على عملية تطبيع العلاقات بين الإمارات وإسرائيل، إنما تهدف إلى ممارسة نوع من التضليل، وخداع الجمهور من خلال استحضار اتفاقيات سلام سابقة مع مصر والأردن، لكن هذه المرة، وفق مبدأ جديد يكسر قاعدة الأرض مقابل السلام، وهو كونه سلاما بلا ثمن وسلاما مقابل السلام، وما تكرار نتنياهو لهذا الشعار في خطاباته وعلى مواقعه على وسائل التواصل الاجتماعي، سوى محاولة لإخفاء الصفقة التي عقدها مع بن زايد والتي تراجع فيها عن خطة الضم مقابل رفع الفيتو الإسرائيلي لتزويد الإمارات بأسلحة وطائرات أميركية متطورة.

شعار السلام مقابل السلام هو أكثر شعار يمكن أن يبعد السلام ويجعله أمرا غير قابل للحدوث، والهدف الحقيقي منه هو إعادة تسويق الاحتلال، والقضاء على فرص الحل مع الفلسطينيين من خلال زرع قناعة لدى الإسرائيلي العادي أنه بالإمكان التوصل الى حل شبيه مع الفلسطينيين دون الانسحاب من المناطق المحتلة وتفكيك الاستيطان، وأن على الجمهور الذي يبدي لامبالاة متزايدة تجاه الصراع وبقاء الاحتلال، أن ينتظر فقط اللحظة المناسبة، وعدم التأثر كثيرا من بقاء السيطرة العسكرية وبالقوة على شعب أعزل مع كل ما ينتج عنها من انتهاك لحقوق الإنسان وممارسات عنيفة وحواجز واقتحامات للبيوت في الليل.

لقد تحالف نتنياهو والرئيس الأميركي المنتهية ولايته دونالد ترامب معا من أجل خديعة الجمهور الإسرائيلي مرتين:

الأولى، عند الإعلان عن «صفقة القرن» وتسويق وهم إمكانية إنهاء الصراع من خلال ضم ٣٠٪ من الأراضي المحتلة ومحاولة شرعنة سرقة الأراضي وتسويغ بقاء الاحتلال وإعادة إنتاجه، والأهم أن كل هذا ممكن بدون الفلسطينيين ومن طرف واحد.

والثانية في تخليهم عن الصفقة لصالح الاتفاق «الرائع» مع الإمارات وتصوير التطبيع ونقل العلاقات من السرية إلى العلنية على أنهما اتفاق سلام، وإبقاء الواقع الحقيقي على حاله.

إن سلوك نتنياهو وترامب يقول بكل بساطة أن استمرار حالة عدم المساواة أمر عادي وانتهاك حقوق الإنسان أمر يمكن التغاضي عنه، وأن الواقع جميل ولا داعي لتغيير شيء، وأن الشيء الشاذ والذي يفترض أن يكون مؤقتا وأن ينتهي في يوم من الأيام يمكن أن يستمر إلى الأبد، وأن الفلسطينيين الذين يرفضون الآن سيوافقون في نهاية الأمر لمجرد أن دولة عربية قبلت بهذا الأمر.

المكاسب

حقق الاتفاق منافع كبيرة لإسرائيل في مجالات السياحة والاستثمارات والاقتصاد والتجارة، وكسر الحصار وحالة المقاطعة المفروضة عليها من قبل دولة عربية (بشكل علني) طالما أنها تحتل أراضي دولة أخرى وهي مكاسب سياسية ودبلوماسية ودعائية مهمة.

يدرك نتنياهو أن من الصعب على خصومه السياسيين من اليمين واليسار معارضة الاتفاق، وأن هذا سيخدم مصالحه السياسية الضيقة وسيعزز فرصه للبقاء في الحكم في ظل لوائح الاتهام التي يواجهها في المحاكم، والمظاهرات التي تخرج ضده كل نهاية أسبوع، وتعاظم الأزمة الاقتصادية بسبب انتشار فيروس كورونا وإدارته الفاشلة للأزمة.

منح الاتفاق مع الإمارات نتنياهو قوة إضافية في مواجهة خصومه في الداخل، كما عزز قوته في محاربة المستشار القانوني والهجوم على منظومة إنفاذ القانون، ومنحه فرصة للنزول عن شجرة مشروع الضم الذي عجز عن تنفيذه بعد مرور الموعد الذي حدده لتنفيذه وهو ١-٧-٢٠٢٠، وبهذا استطاع نتنياهو أن يستفيد من إعلان «صفقة القرن» وتبني خطة الضم ومن نقضهما والتخلي عنهما في ذات الوقت.

الثمن

الفصل الثاني من البحث يتحدث عن الثمن الكارثي لهذا الاتفاق تحديداً في مسألة مساهمته في إطالة أمد بقاء واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، لا بل وتطبيع فكرة تأبيد الاحتلال.

الاتفاق فتح ثغرة خطيرة في جدار التضامن العربي الرسمي مع القضية الفلسطينية والذي وجد التعبير الرمزي عنه في عدم فتح علاقات علنية أو تطبيع العلاقات مع إسرائيل قبل إنهاء احتلالها للأراضي الفلسطينية، وجعل هذه العلاقات أداة للضغط على إسرائيل وحافزا لجذبها نحو السلام في نفس الوقت.

إن محاولة الإمارات الربط بين الاتفاق وتأجيل خطة الضم لتصويره على أنه جاء لخدمة القضية الفلسطينية ولإنقاذ حل الدولتين، يمكن دحضه بسهولة إذا ما تذكرنا مسألتين:

إن الاتفاق وقع بعد انتهاء الموعد الذي حدده نتنياهو لتنفيذ خطة الضم وعجزه عن تنفيذه لأسباب داخلية وخارجية.

والثانية أن الاتفاق أعلن دون حضور أو تدخل أو إبلاغ الطرف الفلسطيني. وما إدخال مسألة الضم سوى لإضفاء نوع من الشرعية على الاتفاق والإبقاء على ذريعة دعم القضية الفلسطينية والتمتع في ذات الوقت بعلاقات علنية مع إسرائيل والاستفادة من السلاح الأميركي وتحقيق رغبة بن زايد في لعب دور أكبر في الشرق الأوسط.

إن ثمن الاتفاق الباهظ سيدفعه الإسرائيليون والفلسطينيون على حد سواء لأنه يعني تأبيد الاحتلال وإضفاء شرعية على ممارساته من قبل دولة عربية ستتبعها دول أخرى.

الاتفاق أفقد الفلسطينيين ورقة مهمة كانوا يرفعونها في وجه إسرائيل وهي ورقة العلاقة مع العالم العربي والإسلامي مقابل إنهاء الاحتلال والدخول في حظيرة السلام، كما أنه يمكن تفسيره من طرفهم على أنه إعطاء ضوء اخضر لإسرائيل للاستمرار في قمعهم والمس بحقوقهم، بحيث يستطيع نتنياهو أن يقول: «أصبح بإمكاني أن أشارك في سباق جمال في صحراء الخليج الساحرة وأن يبقى في ذات الوقت جدار الضم والفصل العنصري قائما وأن لا تفكك المستوطنات وأن أفوز بالانتخابات»، وهي طريقة تفكير تليق بالمجرمين واللصوص الذين لا يملكون أي رادع أخلاقي في ارتكاب أبشع الجرائم طالما أن الجيران لا يرون ولا يعترضون.

لطالما عارض العالم الحر الاحتلال الإسرائيلي، الذي تذرعت إسرائيل على مدى عقود بأنه مؤقت وأنها ستتراجع عنه وتفككه بعد التوصل إلى اتفاق سلام يمنحها الأمن المنشود.

الاتفاق مع الإمارات الذي لم يتحدث بكلمة واحدة عن الاحتلال، سيمكن نتنياهو من دق إسفين في جبهة المعارضة الدولية للاحتلال، وهو ما سيخفض أكثر وأكثر من ثمن الاحتلال ويهدد بتحويله من أمر مؤقت إلى حالة دائمة، خاصة وأنه جاء في فترة توقفت فيها محادثات السلام مع الفلسطينيين وتعثرت المفاوضات بالتزامن مع الترويج لحل أحادي قائم على الضم وخفوت الأصوات الإسرائيلية التي تنادي وتؤمن بحل الدولتين، وهو ما سيجعله بديلا عن السلام الحقيقي الوحيد الممكن والقادر على جلب الاستقرار.

تبنت الولايات المتحدة موقفا داعما لحل الدولتين، كما أنها عارضت الاستيطان بشكل رسمي، إلا أن «صفقة القرن» والاتفاق الذي رعته بين الإمارات وإسرائيل غيّر المعادلة، وأعطى مباركة علنية لبقاء المستوطنات ووضع سقفا جديدا للحل يستبدل خيار قيام دولة فلسطينية بحكم ذاتي محدود على كيان مقطع الأوصال ودون سيادة حقيقية.

فترة ترامب الرئاسية شكلت محطة مهمة في تغيير النظرة الأميركية تجاه الواقع المعقد في المنطقة وشكلت انحيازا أعمى لأفكار اليمين القائمة على الأبارتهايد والحلول الأحادية واللجوء إلى العنف والقوة.

لم يعد بعد الاتفاق مع الإمارات و«صفقة القرن» ما يمنع زحف الضم الاستيطاني على الأرض على حساب الدولة الفلسطينية، فهو فتح شهية المستوطنين الذين تلقوا دفعة قوية من أقوى حليف لهم في العالم وبمباركة عربية للانقضاض على الأرض وسن قوانين تعزز سيطرتهم عليها، والتغول على الفلسطينيين، والإقدام على خطوات كانت تعتبر خطا أحمر مثل البناء في منطقة E١والتي يهدد البناء فيها بفصل جنوب الضفة عن وسطها ومحاصرة القدس الشرقية بالاستيطان وقتل نهائي لإمكانية قيام الدولة الفلسطينية.

خاتمة

محاولة نتنياهو خداع الجمهور فيما يتعلق باتفاق التطبيع مع الإمارات لها عدة أوجه منها:

أنها حاولت تصوير اتفاق على تطوير علاقات كانت قائمة بشكل سري وتحويلها إلى علاقات علنية رسمية مع دولة لا تعيش حالة حرب أو صراع حدودي مع إسرائيل على أنه اتفاق سلام تاريخي شبيه بالاتفاقيات مع مصر والأردن.

أنها حاولت تصوير الاتفاق على أنه بلا ثمن وتجسيد لمبدأ السلام مقابل السلام على حساب المبدأ الذي ساد حتى الآن والقائم على الأرض مقابل السلام، علما أن الاتفاق مشروط بالتخلي عن خطة الضم، وهو ما استغله نتنياهو للتراجع عن وعده الانتخابي رقم واحد دون أن يظهر على أنه ضعيف أو تراجع، بل على العكس، حيث صوره على أنه إنجاز خاص به وأنه رجل دولة قوي قادر على تحقيق انتصارات وجلب إنجازات بلا تكلفة، وكل هذا عزز من قوته في حربه ضد منظومة إنفاذ القانون وقضايا الفساد التي تلاحقه.

الاتفاق قبر خطة الضم على الورق وداخل أروقة الحكم الرسمية، لكنه لم يمنع الضم الزاحف على الأرض، بل منحه دعما قويا، وأضفى شرعية على الانتهاكات اليومية التي يمارسها جيش الاحتلال ضد حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة.

صحيح أن تطبيع العلاقات مع دولة الإمارات جاء كاستجابة لـ«صفقة القرن» واشترط تأجيل خطة الضم التي مثلت العنصر الأساس في «صفقة القرن» إلا أنه لا يمكن النظر للاتفاق بمعزل عن الصفقة وكمتمم لها في مسألة تطبيع الاحتلال وممارساته الإجرامية وإدامته وشرعنة الاستيطان وإدارة الظهر للفلسطينيين وإعطاء صك براءة أميركي- عربي لتعزيز التفوق اليهودي واستمرار السيطرة على الأرض.

الاتفاق و«صفقة القرن» مسؤولان مباشرة عن تضاعف انتهاكات حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة، وعن هدم المرجعيات السابقة المستندة إلى القانون الدولي والشرعية الدولية في تصور حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي وخلق مرجعية جديدة على حساب الفلسطينيين، وهما مسؤولان أيضا عن إزالة الذريعة التي تذرعت بها إسرائيل حتى الآن بأن احتلالها مؤقت ويأتي من موقع الاضطرار، بل اختياري ودائم.

سواء في «صفقة القرن» أو في الاتفاق مع الإمارات، يستخدم نتنياهو كلمات معسولة ومضللة مثل (اتفاق سلام) لا علاقة لها بالسلام بل تساهم في إبعاده ولا تخدم المصالح بعيدة المدى لإسرائيل بل مصالح نتنياهو أمام القضاء واستمرار بقائه في الحكم.

يدرك كل مراقب أن نتنياهو يتمتع بموهبة تكاد تكون خارقة في قلب الحقائق والكذب والتزييف، ويبدو أن الفرصة قد جاءته في ظل وجود ترامب وتواطؤ الإمارات كي يستغل هذه الملكة مع سبق الإصرار من أجل خلق واقع وردي متخيل وزائف، حول سلام بلا كلفة ومن موقع القوة، لا يتناقض مع الحقيقة على الأرض، بل يجعل إمكانية تغيير الواقع نحو الأفضل وإحلال السلام وإنهاء الاحتلال أمرا مستبعدا وأكثر صعوبة.

صدر عن

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

قضايا إسرائيلية «٧٩»

محور العدد:

المجتمع الحريدي والدولة في إسرائيل

«مؤشر الصوت الإسرائيلي»:

غالبية الإسرائيليين تعتقد أن «النظام الديمقراطي أصبح في وضع خطير جداً»!

كتب سليم سلامة:

نتنياهو.. نموذج مكبّر لـ «زواج» السياسة والمال والمصالح في إسرائيل.

في ظل الحديث المتصاعد، خلال الأسابيع الأخيرة بشكل خاص، عن استحالة استمرار الحكومة الحالية في إسرائيل، وعلى ضوء مشروع القانون الذي أقرّه الكنيست بالقراءة التمهيدية، يوم الثاني من كانون الأول الجاري والقاضي بحل الكنيست (الحالي الـ ٢٣) وتبكير موعد الانتخابات البرلمانية بأغلبية ٦١ مؤيداً مقابل ٥٤ معارضاً، مما يجعل الانتخابات للكنيست الـ ٢٤ وشيكة تماماً، على الأرجح، تبين النتائج التي خلص إليها استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر تشرين الثاني الأخير، والتي نشرت في أوائل الشهر الجاري، أن الجمهور الإسرائيلي لا يثق إطلاقاً بهذه الحكومة وأنه قد أصبح على قناعة تامة بعدم قدرتها على الاستمرار بتشكيلتها الائتلافية الحالية، مما يحتم حلها وحل الكنيست والذهاب إلى انتخابات برلمانية رابعة في غضون أقل من سنتين: نيسان ٢٠١٩ (الكنيست الـ ٢١)؛ أيلول ٢٠١٩ (الكنيست الـ ٢٢) وآذار ٢٠٢٠ (الكنيست الـ ٢٣).

و«مؤشر الصوت الإسرائيلي» هو استطلاع للرأي يجريه «مركز غوتمان لدراسات الرأي العام والسياسات»، التابع لـ «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، بصورة شهرية. وهذا الاستطلاع الأخير، لشهر تشرين الثاني المنصرم، أجري إلكترونياً (عبر الإنترنت) وهاتفياً خلال الفترة بين ٣٠ تشرين الثاني و٢ كانون الأول الحالي وشمل ٦٠٧ رجال ونساء من المواطنين اليهود و١٥٠ رجلا وامرأة من المواطنين العرب، يشكلون معاً عينة قُطرية تمثل المواطنين البالغين (في سن ١٨ سنة وما فوق) في إسرائيل.

فقد بيّنت نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر تشرين الثاني الأخير أن أغلبية ساحقة من المواطنين الإسرائيليين (٨٣٪) تعتقد بأن إسرائيل تتجه نحو انتخابات برلمانية جديدة ـ حيث قال ٤٤٪ إن احتمال تبكير موعد الانتخابات هو «مرتفع جداً» وقال ٣٩٪ إن الاحتمال «مرتفع بدرجة كبيرة»؛ وهذا بصرف النظر عن الاختلاف في وجهات النظر بشأن ما إذا كانت هذه الخطوة/ الانتخابات الجديدة مناسبة ومرغوبة (٤٨٪ يعتقدون ذلك) أم لا (٣٩٪ يعتقدون بأن الأمر غير مناسب وغير مرغوب فيه الآن).

لكن الأمر المثير في هذه النتيجة تحديداً هو أن الاختلاف المذكور، حول إذا ما كان إجراء انتخابات جديدة الآن أمراً مناسباً ومحبذاً، ليس بين «يمين» و«يسار» ولا بين «ائتلاف» و«معارضة»، وإنما هو اختلاف عابر للمعسكرات، كما هو في واقع تقسيمة الخارطة السياسية ـ الحزبية الإسرائيلية. فقد تبين أن جمهور مصوتي حزب الليكود وأحزاب المتدينين الحريديم، أي الأحزاب التي تشكل «صُلب» الائتلاف الحكومي الحالي، هو الطرف غير المعني بحل الكنيست والحكومة وتبكير موعد الانتخابات البرلمانية، بينما جمهور مصوتي الأحزاب الأخرى هو الطرف المعني بذلك بدرجة عالية.

نتنياهو ـ مصداقية بين الحريديم أكثر مما في الليكود

في هذا السياق، فحص معدو الاستطلاع «مدى المصداقية» التي يراها الجمهور الإسرائيلي في كل من الزعيمين السياسيين الأبرز في إسرائيل اليوم ـ رئيس حزب الليكود ورئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ورئيس حزب «أزرق أبيض» ورئيس الحكومة البديل ووزير الدفاع بنيامين غانتس، فتبين أنها متدنية جداً، إذ قال ٦٢٪ إن نتنياهو لا يتمتع بأية مصداقية وإنهم لا يثقون بما يقول (٣٩٪ لا يثقون إطلاقاً و٢٣٪ لا يثقون، مقابل ١٢٪ يثقون جداً و ٢١٪ يثقون)، بينما قال ٥٩٪ إنه ليست ثمة أية مصداقية في نظرهم لبنيامين غانتس وإنهم لا يثقون بما يقول (٢٥٪ لا يثقون إطلاقاً و ٣٤٪ لا يثقون، مقابل ٨٪ يثقون جداً و٢٥٪ يثقون).

وفي توزيعة هذه النتائج، أظهر الاستطلاع أن درجة المصداقية التي يحظى بها كل من الزعيمين تتعلق، إلى حد كبير، بالحزب أو بالمعسكر الذي ينتمي إليه الأشخاص المشاركون في الاستطلاع، طبقاً لتصويتهم في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي جرت في آذار ٢٠٢٠: فثمة بين مصوتي الليكود وأحزاب الحريديم أغلبية تعبر عن ثقتها بنتنياهو وبمصداقيته ـ ٨٣٪ من مصوتي شاس، ٧٤,٥٪ من مصوتي يهدوت هتوراة، ٦٦٪ بين مصوتي الليكود، ٤٥٪ من مصوتي «إلى اليمين» (يمينا، بقيادة نفتالي بينيت)، ٢٩٪ من مصوتي «إسرائيل بيتنا» (بقيادة أفيغدور ليبرمان)، ٨٪ من مصوتي «القائمة المشتركة» (!!)، ٧٪ من مصوتي «ميرتس ـ جيشر ـ العمل» و ٥٪ من مصوتي «أزرق أبيض».

في هذه النتائج جملة من المعطيات التي تشد الانتباه وتثير الاهتمام حقاً، في سياق أي تحليل سياسي ـ حزبي ـ انتخابي، أبرزها: أولاً ـ أن نتنياهو يحظى بثقة ومصداقية عالية جداً في نظر المصوتين الحريديم (مصوتي شاس ـ ٨٣٪ ويهدوت هتوراة ـ ٧٤,٥٪) تفوق، بكثير، نسبة الثقة والمصداقية اللتين يحظى بهما بين مصوتي حزبه هو، الليكود (٦٦٪ قالوا إنهم يثقون به، مقابل ٣٠٪ قالوا إنهم لا يثقون به) مع التنويه إلى حقيقة أن هذا الاستطلاع أجري قبل إعلان جدعون ساعر انشقاقه عن الليكود وتأسيس حزب جديد (تم تسجيله رسمياً لدى «مسجل الأحزاب» يوم الخميس الأخير تحت اسم «أمل جديد ـ الوحدة لإسرائيل») سيخوض الانتخابات القادمة بقائمة منفصلة تضع على رأس أهدافها: إسقاط نتنياهو والتخلص من حكمه؛ ثانياً ـ حصول نتنياهو على ثقة كبيرة، نسبياً، بين مصوتي «إلى اليمين» (٤٥٪) في الوقت الذي كانت استطلاعات الرأي العام تضع زعيم حزبهم، بينيت، منافساً جدياً لنتنياهو على زعامة معسكر اليمين ثم على منصب رئاسة الحكومة تالياً (كان هذا حتى ما قبل انشقاق ساعر عن الليكود وتشكيله الحزب الجديد)؛ ثالثاً ـ أن نحو ٣٠٪ من مصوتي حزب «إسرائيل بيتنا» يعبرون عن ثقتهم بنتنياهو الذي يشن هجوماً كاسحاً ضد زعيم حزبهم، أفيغدور ليبرمان، ويتهمه بأنه «يتآمر مع اليسار ضد حكم اليمين»؛ رابعاً ـ أن ٨٪ من مصوتي «القائمة المشتركة» يعبرون عن ثقتهم بنتنياهو، وهي نسبة تفوق نسبة الذين يثقون بنتنياهو من بين مصوتي «ميرتس ـ جيشر ـ العمل» و«أزرق أبيض».

أما النتائج التي توصل إليها استطلاع الرأي بشأن مدى مصداقية رئيس حزب «أزرق أبيض»، وزير الدفاع ورئيس الحكومة البديل، غانتس، ومدى الثقة به، فقد أظهرت أنه يحظى بالمصداقية الأعلى بين مصوتي حزبه نفسه (٥٦٪)، تليها بين مصوتي «ميرتس ـ جيشر ـ العمل» (٤٣٪)، ثم بين مصوتي «إلى اليمين» (٣٥٪)، ثم بين مصوتي حزبيّ الحريديم يهدوت هتوراة وشاس (٢٦٪ و٢٥، على التوالي)، يليهم مصوتو حزب الليكود (٢٤٪) ومصوتو «القائمة المشتركة» (٢١,٥٪).

في الإجمال، يمكن القول ـ بناء على هذه النتائج ـ إن المصداقية التي يحظى بها نتنياهو بين مصوتي الأحزاب المنتمية إلى معسكر اليمين هي أعلى من المصداقية التي يحظى بها غانتس بين مصوتي الأحزاب المنتمية إلى المعسكر المدعو «معسكر الوسط اليسار».

هل سيحظى نتنياهو بمحاكمة عادلة؟

في الوقت الذي أجري فيه استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» الحالي، كان يبدو في الأفق القريب موعد انطلاق جلسات المحكمة المركزية في القدس للنظر في تهم الفساد الجنائية الخطيرة (تلقي الرشوة وخيانة الأمانة وغيرهما) الموجهة إلى نتنياهو ضمن لائحة الاتهام التي قدمها ضده المستشار القانوني للحكومة، أفيحاي مندلبليت. ولهذا، سئل المشاركون في استطلاع الرأي عما إذا كان سيحظى بمحاكمة عادلة؟

أظهرت نتائج الاستطلاع في الرد على هذا السؤال أن الجمهور منقسم إلى نصفين تقريباً: فقد قال ٤٤,٥٪ من المشاركين في الاستطلاع إنهم يعتقدون، أو واثقون، بأنه سيحظى بمحاكمة عادلة، مقابل ٤٣,٥٪ قالوا إنهم يعتقدون، أو واثقون، بأنه لن يحظى بمحاكمة عادلة.

وكما هو متوقع، فإن غالبية الواثقين بأن المحاكمة لن تكون عادلة هم من مصوتي «معسكر اليمين»، بينما غالبية الواثقين بأنها ستكون محاكمة عادلة هم من مصوتي معسكر «اليسار الوسط»، إذ يشكل الانتماء الحزبي ـ السياسي المفتاح الأساس لفهم هذه المواقف وتفسيرها. فقد جاءت التوزيعة الحزبية للواثقين بأن نتنياهو لن يحظى بمحاكمة عادلة على النحو التالي: إسرائيل بيتنا (٤٦٪)، يهدوت هتوراة (٣٥٪)، الليكود (٣٣٪)، «إلى اليمين» (٣٢٪) وشاس (١٤٪)، وهي الأحزاب التي تُصنَّف في «معسكر اليمين»، حسب المفاهيم السياسية الإسرائيلية ومفرداتها، بينما عبر المصوتون للأحزاب الأخرى، التي تُصنّف في «معسكر الوسط واليسار»، حسب المفاهيم والمفردات ذاتها، عن ثقتهم بأن نتنياهو سيحظى بمحاكمة عادلة: «أزرق أبيض (٧٣٪)، «ميرتس ـ جيشر ـ العمل» (٧١٪)، القائمة المشتركة (٤٥٪).

قد يُستَنتَج من هذه المعطيات أن ثمة تفاقماً في عدم الثقة بالجهاز القضائي في إسرائيل، وخصوصاً في أوساط «معسكر اليمين»، لكنت ليس فقط، وإنما في أوساط جمهور مصوتي «القائمة المشتركة» أيضاً، الذين لم يعبر سوى ٤٥٪ منهم عن اعتقاده وثقته بأن محاكمة نتنياهو ستكون محاكمة عادلة.

أغلبية اليهود يعارضون «التقارب» بين نتنياهو ومنصور عباس

في ضوء التطورات خلال الأسابيع الأخيرة على الساحة السياسية ـ الحزبية ـ البرلمانية في إسرائيل، كان من المنطقي أن يشمل استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لهذا الشهر سؤالاً حول ما يسمى في الإعلام عامة «التقارب» بين رئيس الحكومة، نتنياهو، والليكود عامة من جهة، وبين رئيس القائمة العربية الموحدة/ الحركة الإسلامية الجنوبية، عضو الكنيست منصور عباس، من «القائمة المشتركة»، من جهة أخرى.

جاءت صيغة السؤال في الاستطلاع حول هذا الموضوع على النحو التالي: «هل تؤيد أم تعارض التعاون في الكنيست مؤخراً بين رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو وبين عضو الكنيست منصور عباس، الذي يمثل حزب «القائمة العربية الموحدة» في إطار «القائمة المشتركة»»؟

في الرد على هذا السؤال، قال ٤٣٪ من اليهود إنهم يرفضون هذا «التقارب» ويعارضونه، مقابل ٢٩٪ قالوا إنهم يؤيدون و٢٨٪ لا رأي لهم في الموضوع؛ بينما قال ٤١٪ من المشاركين العرب في الاستطلاع إنهم يؤيدون هذا «التقارب»، مقابل ٣٤٪ يعارضون و٢٥٪ لا رأي لهم في الموضوع.

في تحليل توزيعة الإجابات بين اليهود طبقاً للمعسكر السياسي الذي ينتمي إليه المشارك في الاستطلاع، ظهرت نتيجة مثيرة للاهتمام بشكل خاص هي أن الأقلية في جميع المعسكرات السياسية هي التي تؤيد هذا «التقارب». وبينما كانت هذه الأقلية هي الأصغر في معسكر «اليسار» (٢٥,٥٪)، كانت (الأقلية) الأكبر في معسكر «الوسط» (٣٥٪)، مقابل ٢٨٪ في معسكر «اليمين».

تشاؤم حيال مستقبل «الديمقراطية الإسرائيلية»!

بينت نتائج استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» أن الأشهر الأخيرة بوجه عام، وتشرين الثاني الأخير بوجه خاص، لم تشهد تغييرات جوهرية لافتة في درجة تفاؤل الجمهور الإسرائيلي عموماً حيال مستقبل الأمن الإسرائيلي أو حيال مستقبل ما يسمى «الديمقراطية الإسرائيلية» أو «النظام الديمقراطي في إسرائيل». فقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن الجمهور الإسرائيلي بصفة عامة (٦١٪) أكثر تفاؤلاً وثقة حيال المستقبل الأمني الإسرائيلي، الفردي والقومي، مقابل شعور أقل تفاؤلاً بكثير (٤٠٪) حيال مستقبل الديمقراطية الإسرائيلية.

اللافت في هذا السياق أن ما يصفها معدو الاستطلاع «أحداثاً محلية»، مثل اغتيال عالم الذرة الإيراني فخري حسن زاده في العاصمة الإيرانية طهران، لم تؤثر على «الشعور بالأمن» لدى الجمهور الإسرائيلي، بينما لم تؤثر احتمالات تبكير موعد الانتخابات البرلمانية المتزايدة يومياً على تقديرات الجمهور الإسرائيلي بشأن مستقبل الديمقراطية في البلاد.

هنا أيضاً، يشكل الانتماء الحزبي ـ السياسي المفتاح الأساس لفهم وتفسير نتائج الاستطلاع ومواقف المشاركين فيه.

وتشكل هذه النتيجة، في «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر تشرين الثاني الأخير، استمراراً خطياً «طبيعياً» لما أظهرته نتائج استطلاعات المؤشر ذاته خلال الأشهر التي سبقت، إذ لا يزال المواطنون الإسرائيليون في غالبيتهم يعلنون أنهم «متشائمون» أو «متشائمون جداً» حيال مستقبل الديمقراطية في إسرائيل في المدى المنظور ويعتقدون بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل أصبح اليوم «في وضع خطير جداً».

وتنسجم هذه النتائج تماماً مع الرأي السائد بين الجمهور الإسرائيلي عموماً (٥٢٪ من الجمهور) بأن الديمقراطية الإسرائيلية «تمر اليوم في أزمة خطيرة»، حسبما بينت نتائج الاستطلاع.

وفي هذا المجال، ظهر اختلاف كبير وواضح بين اليهود والعرب مواطني إسرائيل: فبينما انقسمت آراء اليهود حول هذا الموضوع، وبصورة لافتة، تبعاً للانتماء السياسي ـ الحزبي (اليمين ـ ٣٧٪، الوسط ـ ٧٦٪ واليسار ـ ٨٤,٥٪)، أظهرت النتائج اتفاقاً واسعاً بين المواطنين العرب حول هذا الأمر ـ أكثر من الثلثين منهم (٦٧٪) يعتقدون بأن النظام الديمقراطي في إسرائيل «معرض لخطر جسيم»، بينما قال ١٩٪ منهم إنهم «لا يعرفون»!

وعلى نحو معاكس، ربما، أظهرت النتائج انخفاضاً طفيفاً (من ٦٢٪ في تشرين الأول إلى ٦١٪ في تشرين الثاني) في نسبة الإسرائيليين المتشائمين حيال وضع الأمن القومي الإسرائيلي، علماً بأن نتيجة الاستطلاع السابق في تشرين الأول (٦٢٪) شكلت ارتفاعاً عن النسبة التي سُجلت في استطلاعات الأشهر التي سبقت ـ ٥٥٪ في حزيران، ٥٧٪ في تموز، ٥٩٪ في آب و٥٨٪ في أيلول.

جو بايدن وأمن إسرائيل

سُئل المشاركون في استطلاع «مؤشر الصوت الإسرائيلي» لشهر تشرين الثاني عن توقعهم بشأن مدى اهتمام إدارة الرئيس الأميركي المنتخب، جون بايدن، بأمن دولة إسرائيل وبمدى حرصه على مواصلة ضمان تفوقها الأمني ـ العسكري، وذلك في سؤال كان نصه الآتي: «إلى أي حد تعتقد بأن أمن إسرائيل سيشكل عنصراً مركزياً لدى الرئيس المنتخب جو بايدن لدى بلورته السياسة الخارجية الأميركية؟».

على هذا السؤال، أجابت غالبية المشاركين اليهود في الاستطلاع (٥١٪) بأن بايدن «سيولي أمن إسرائيل أهمية ضئيلة، أو ضئيلة جدًا» في رسم سياسة الولايات المتحدة الخارجية المستقبلية، بينما قال ٣٦٪ منهم إن بايدن سيولي أمن إسرائيل «أهمية كبيرة أو كبيرة جداً». وقال ١٣٪ إنهم «لا يعرفون».

أما بين المشاركين العرب في استطلاع الرأي، فقد قال ٤٤٪ منهم إن أمن إسرائيل سيشكل عنصراً مركزياً في سياسة جو بايدن وإدارته على الصعيد الدولي والشرق أوسطي، بينما قال ٢٩٪ إن بايدن لن يولي أمن إسرائيل أهمية مركزية في سياسة إدارته الخارجية. وقال ٢٧٪ إنهم «لا رأي لهم في هذا».

في توزيعة آراء المستطلعة آراؤهم بموجب انتمائهم السياسي ـ الحزبي، يظهر في النتائج: نسبة كبيرة من مصوتي «معسكر الوسط» (٥٠٪) يعتقدون بأن بايدن سيضع قضية الأمن الإسرائيلي في مكانة مركزية ضمن سياساته الخارجية، يليها نسبة أقل (٤٦٪) من مصوتي «معسكر اليسار»، مقابل نسبة متدنية (٢٧٪) من مصوتي «معسكر اليمين».

وحول السؤال عن مدى الود الذي ستتعامل به إدارة بايدن مع إسرائيل مقارنة بما كان عليه الوضع مع إدارة ترامب، أظهرت النتائج توافقاً بين الجمهور اليهودي من مختلف المعسكرات والتيارات السياسية ـ الحزبية على أن بايدن وإدارته سيكونان أقل ودية في التعامل مع دولة إسرائيل: ٩٠٪ من مصوتي اليمين، ٧٢٪ من مصوتي الوسط و٦٤٪ من مصوتي اليسار.

أما في التوزيعة حسب الانتماء القومي، فقد أظهرت النتائج أن ٨٠,٥٪ من المشاركين اليهود يعتقدون بأن بايدن وإدارته سيكونان أقل ودية في التعامل مع إسرائيل، مقابل ٤٣٪ من المشاركين العرب.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

هبّة البُراق ١٩٢٩
سنة الصدع بين اليهود والعرب
ترجمة: سليم سلامة

صناعة السلاح وتجارته: قاطرة للنمو الاقتصادي الإسرائيلي ومدخل للنفوذ الدولي!

كتب نهاد أبو غوش:

تجارة السلاح الإسرائيلية: بصمات في أكثر من نزاع دولي.

شكل الدعم الإسرائيلي العسكري لدولة أذربيجان في نزاعها مع جارتها أرمينيا على إقليم ناغورنو كاراباخ وبعض المناطق الأذرية المحيطة به، عنصرا حاسما في تفوق الأولى على الثانية وحسم المعركة بسهولة ما أدى إلى استعادة أذربيجان بعض أراضيها التي فقدتها في معارك مطلع التسعينيات. وقد أثار انكشاف هذا الدعم التسليحي بعض الدهشة المقترنة بالتساؤلات عن حقيقة الدعم، وهل المسألة مجرد صفقات تجارية مربحة يجريها تجار السلاح مع زبائنهم وفق قواعد السوق والعرض والطلب، أم أن الأمر يؤشر لتحالفات سياسية، وجهود إسرائيل لبناء نفوذ إقليمي ودولي خاصة وأن أذربيجان الدولة الإسلامية التي يغلب على سكانها المذهب الشيعي، هي جارة إيران الشمالية وعلاقاتهما ليست على ما يرام، ولكنها في الوقت نفسه حليفة تركيا وجارتها وتربطها بها علاقات ثقافية وتاريخية ووشائج قومية دفعت الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وأنصاره إلى تصوير معارك كاراباخ وكأنها معارك تركيا التي تشوب علاقاتها بإسرائيل موجات من التوتر والأزمات والتنافر.

سلاح إسرائيلي في كل مكان!

ربما فاجأ انكشاف تسليح إسرائيل لأذربيجان الجمهور العادي، لكنه قطعا لم يفاجئ المتابعين لعالم السلاح وتجارته الدولية، والذين اعتادوا على رؤية أيدي إسرائيل وبصماتها في كثير من النزاعات الدولية والإقليمية، وبشكل خاص في الحروب الأهلية داخل كثير من الدول المنتشرة في أربع جهات العالم، من صراعات دول وشعوب يوغسلافيا السابقة والدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي، إلى صراعات دول آسيا والمحيط الهادئ مثل حملات حكومة ميانمار ضد أقلية الروهينغا، وحتى لدول متقدمة في صناعة السلاح كالولايات المتحدة ما يشير إلى نوع من التكامل في تطوير قطع وأجزاء من منظومات تسليحية. ولا تخلو تجارة السلاح الدولية في العادة من الفضائح، حيث يبرز فجأة تجار مع ثروات أسطورية سرعان ما يتكشف أنهم واجهات لقادة وملوك ورؤساء وأمراء يستحوذون على نسب كبيرة من عمولات صفقات السلاح التي تكلف شعوبهم مبالغ طائلة على حساب التنمية والأولويات الحقيقية، أما في الحالة الإسرائيلية فتقترن الفضائح في بعض الأحيان بأبعاد سياسية ومالية كما جرى في فضيحة «إيران كونترا» أواسط الثمانينيات من القرن الماضي في فترة حكم الرئيس الأميركي رونالد ريغان، حين تعاونت الاستخبارات الأميركية والإسرائيلية مع تجار سلاح سعوديين وإسرائيليين لتزويد إيران التي كانت تخوض حربا ضد العراق، بصواريخ متطورة، واستخدام أموال هذه الصفقة في دعم متمردي حركة كونترا المدعومين من قبل الاستخبارات الأميركية والمناوئين لنظام الحكم التقدمي الساندينيستي في نيكاراغوا، وقد برز في ذلك الوقت تاجر السلاح الإسرائيلي الدولي المعروف يعقوب نمرودي، العقيد السابق في الجيش الإسرائيلي ووالد عوفر نمرودي، محرر صحيفة «معاريف» السابق.

بيع السلاح لطرفي القتال

ثمة أيضا فضائح طازجة وقريبة، مثل ما قام به تاجر السلاح، واللواء السابق في الجيش الإسرائيلي، يسرائيل زيف الذي شغل سابقا منصب رئيس شعبة العمليات في الجيش، وقبلها قائدا لسرية المظليين، فقد ثبت وفق تحقيقات أميركية ودولية تورط هذا الجنرال/ التاجر في بيع أسلحة لحكومة جنوب السودان، وبيع أسلحة وذخائر ومعدات عسكرية للمتمردين على هذه الحكومة في الوقت نفسه، وتمكن الجنرال من بيع أسلحة بقيمة ١٥٠ مليون دولار لهذا البلد المنقسم حديثا عن السودان، والذي أنهكته المجاعات والحروب بين قبائل الدينكا والنوير، ما أوصل هذه الدولة الغنية بموارد النفط إلى شفا الانهيار الشامل، وقد تخلل هذه الصراعات ارتكاب مجازر ضد الإنسانية وعمليات قتل للمدنيين واغتصاب للنساء على نطاق واسع، واللافت أن الجنرال زيف كان ضالعا في تزويد الطرفين بالأسلحة حيث قام باستخدام شركة مسجلة كشركة زراعية، وشركة أخرى للاستشارات الأمنية، كواجهتين لتصدير السلاح لحكومة الرئيس سيلفا كير مستخدما الرشوة لإقناع كبار المسؤولين، في نفس الوقت الذي زود قوات الرئيس السابق ريك مشار، بأسلحة ومواد قتالية وإسناد فني واستخباري للهجوم على مقرات حكومية وآبار نفط، وتشير تقارير لوزارة الخزانة الأميركية، وتصريحات وكيلة الوزارة لشؤون الإرهاب والاستخبارات سيغال ماندلكر، إلى أن زيف هذا كان يؤجج الصراع فيشجع المتمردين على القيام بهجمات، ويفتعل مشاكل تحدث أضرارا للمنشآت الحكومية بحيث لا يستطيع أحد سوى شركاته إصلاح الضرر، وقد أدرجت وزارة الخزانة الأميركية اسم الجنرال الإسرائيلي وشركته (غلوبال سي. إس. تي) على اللائحة السوداء بسبب كل ما سبق ذكره، وجمدت أصولها ومنعت التحويلات لها عبر الأراضي الأميركية، ولكن الإدارة الأميركية ما لبثت أن شطبت اسم الجنرال وشركاته من اللائحة في شباط ٢٠٢٠.

لا قيود على هذه التجارة

تتقاطع صادرات السلاح الذي تنتجه إسرائيل، مع التجارة الدولية بأدوات الموت التي بات التجار والوكلاء الإسرائيليون من أبرع العاملين فيها عالميا وأكثرهم خبرة، لا سيما وأن معظمهم من خريجي الجيش والدوائر الأمنية، وقد اكتسبوا خلال خدمتهم الرسمية معارف وخبرات، وأطلوا على أسرار حربية، وشاركوا في دورات كثيرة مع ضباط ومسؤولين من دول أخرى. ومع عولمة التجارة بما فيها تجارة السلاح، بات يمكن لتاجر سلاح إسرائيلي يمتلك خبرات ومعارف دولية واسعة، أن يشرف من مكتبه في لندن على نقل سلاح أنتج في صربيا بناقلات بحرية يونانية إلى القبائل والقوى المتصارعة في شرق أفريقيا أو للميليشيات المتقاتلة في ليبيا، ويتيح نشاط الأفراد وشراكاتهم التي يبنونها مع تجار آخرين على امتداد العالم التفلت من القيود السياسية الرسمية، واختراق حدود دول مغلقة ولا تقيم علاقات مع إسرائيل، والتعامل المباشر مع عصابات الإجرام كما جرى في مثال نيكاراغوا. ومن الصعب تصور أن الحكومة الإسرائيلية وأجهزتها الأمنية غافلة عما يقوم به تجار السلاح الإسرائيليون على امتداد العالم، والأمر لا يقتصر على ضخ مزيد من العملات الصعبة للخزينة الإسرائيلية، بل يشمل كذلك اهتمام مراكز القرار الإسرائيلي بهذا القطاع «الواعد» وتوفير كل أسباب الدعم لنموه وتطوره، بالإضافة لما يمكن أن تجلبه صادرات السلاح من فوائد سياسية ودبلوماسية ونفوذ متعاظم لدى دول لا تقيم، أو لم تكن تقيم، علاقات سياسية مع إسرائيل.

تجارب عملية قل نظيرها

تمتلك إسرائيل عددا من المزايا النسبية التي تؤهلها للعب دور متزايد باستمرار في تجارة السلاح الدولية، فمن جهة تقيم الدوائر الرسمية السياسية والأمنية الإسرائيلية، ومعها شركات تصنيع السلاح وتجارته، علاقات عضوية وتكاملية وثيقة مع نظيرتها وشريكتها الأميركية، ويوفّر موقع إسرائيل الجيوسياسي وطبيعة علاقاتها بالولايات المتحدة فوائد جمة تتيح لإسرائيل استضافة الأساطيل وقطع الجيوش وتزويدها بخدمات فنية ولوجستية دائمة، إلى ذلك تطورت القوانين الوطنية في كل دولة من دول أوروبا المنتجة للسلاح وبالتحديد في بريطانيا ودول الاتحاد الأوروبي، بحيث باتت المؤسسات التشريعية تفرض قيودا صارمة ومشددة على صادرات الأسلحة لدول وجماعات متقاتلة لا تحترم مواثيق جنيف، ويحتمل ارتكابها لجرائم ضد الإنسانية، أما في إسرائيل فلا قيود على الإطلاق لمثل هذا النوع من التجارة، بل على العكس يمكن الافتراض أن الحكومة تشجعه وتقدم له التسهيلات والغطاء القانوني المناسب.

كما تعمد إسرائيل دائما إلى ترويج بضائعها، متسلحة بخبراتها الميدانية والعملية على امتداد حروبها التي لا تتوقف، على عدد من الجبهات وفي مواجهة جيوش وتنظيمات وقوى غير نظامية متفاوتة في أنماط تسليحها وتنظيمها، كل حرب تشكل مختبرا جديدا لتجربة وفحص أسلحة جديدة بما فيها الأسلحة الأميركية فائقة التطور، فمن القذائف بوزن طن، أو نصف طن التي ألقتها الطائرات الإسرائيلية على عمارات آهلة بالسكان في غزة، مرورا بالطائرات من دون طيار التي تنفذ عمليات اغتيال دقيقة، وصولا إلى القبة الحديدية لاعتراض الصواريخ، وأنظمة الرؤية الليلية وبعض الملحقات التكميلية للدروع مثل «معطف الريح» لاعتراض وتضليل القذائف الموجهة للدروع، والذي جرى تطويره بالاستفادة من دروس الحروب المتكررة على غزة.

ولم تكن كل غزوات الأسلحة الإسرائيلية مظفرة، ما انعكس على فرصها التسويقية، ويشار هنا إلى تجربة دبابة «ميركافا» التي تعتبر في بعض مواصفاتها من أفضل الدبابات في العالم لجهة سرعتها ومرونتها وصلابة دروعها، فضلا عن التقنيات الحديثة للتحكم في رصد الأهداف المعادية وإطلاق قذائفها المدفعية والرشاشة، فقد انكشفت هذه الدبابة التي كانت تمثل فخر الصناعة العسكرية الإسرائيلية أمام أسلحة بدائية من صنع محلي استخدمتها المقاومة الفلسطينية، حيث تبين أن هذه الدبابة القادرة على مقاومة وصد الصواريخ التي تنهال عليها من الطائرات، ذات بطن رخوة وضعيفة وغير قادرة على احتمال الألغام الأرضية القادرة على تفجيرها وتحويلها إلى حطام، وتكرار هذه العمليات أدى في سنوات مطلع الألفية إلى إلغاء وتأجيل صفقات كبرى كانت إسرائيل قد أبرمتها مع تركيا وكولومبيا، وثمة تقارير منعت الرقابة العسكرية كشف تفاصيلها عن تزويد دول لا تقيم علاقات مع إسرائيل بشحنات من هذه الدبابة التي كانت إسرائيل في بداية تصنيعها تضنّ بها على أقرب حلفائها خوفا من انكشاف أسرارها.

من الخمسة الأوائل

أي بحث سريع عن صادرات السلاح، يشير إلى التقدم السريع لمكانة إسرائيل في نادي مصدري السلاح من مراتب العشرية الثانية إلى الأولى، ثم سريعا إلى نادي الخمسة الكبار بحسب تقرير منظمة (فنك) الهولندية المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك بحسب معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، ولا يتقدم على إسرائيل في حجم صادرات الأسلحة سوى دول عظمى في هذا المجال مثل الولايات المتحدة وروسيا، بينما تتنافس إسرائيل بشدة مع فرنسا وبريطانيا وألمانيا، ولكن من المؤكد أن إسرائيل، ونظرا لصغر عدد سكانها، هي الدولة الأولى في العالم من حيث حصة الفرد من صادرات الأسلحة التي ظل حجمها خلال السنوات الثلاث الأخيرة يتراوح بين ٧ مليارات دولار ونحو ١٠ مليارات، وتشكل صادرات الأسلحة الإسرائيلية القطاع الرائد في الصناعة الإسرائيلية والاقتصاد الإسرائيلي بشكل عام.

أخذت صناعات الأسلحة الإسرائيلية تتقدم وتزداد مساهمتها في الناتج المحلي الإسرائيلي باطراد إلى جانب صناعة صقل الماس، والتقنية الحديثة (الهايتك)، وتشير تقارير إلى أن صناعة الأسلحة والاستثمارات الأميركية والإسرائيلية الهائلة فيها لعبت دورا مركزيا في تطوير صناعات التقنية الحديثة الأخرى، بل ومجمل الصناعات عالية التقنية بما في ذلك الطيران والاتصالات والتصنيع المحوسب والإلكترونيات الطبية والألياف البصرية، حيث تساهم هذه الصناعات المتقدمة بأكثر من ٨٠ في المئة من إجمالي الصادرات الصناعية، وهي صناعات توظف عمالا أقل ولكنهم أكثر مهارة وإنتاجية. كما تتسع باستمرار دوائر الطلب على الصناعات العسكرية الإسرائيلية لتشمل دولا منتجة للسلاح، وأخرى تخوض حروبا وتحديات، ودولا تعزز ترساناتها تحسبا من مخاطر محدقة، وقد شكلت صادرات الأسلحة حصان طروادة الجديد الذي مكن إسرائيل من اختراق دول مؤيدة للعرب والفلسطينيين بشكل عام مثل الهند التي غدت أكبر سوق للسلاح الإسرائيلي في السنوات الأخيرة، بمعدل سنوي زاد عن سبعمئة مليون دولار، والغريب أن فيتنام تحتل المركز الثاني، بينما أذربيجان في المركز الثالث وإيطاليا في المركز الرابع.

الزبائن وأصناف البضاعة

وشكلت دول آسيا والمحيط الهادئ (وهو تعبير ربما يقصد منه التعمية على دول لا تقيم علاقات مع إسرائيل) الوجهة الأولى للسلاح الإسرائيلي بنسبة بلغت ٥٨٪ العام ٢٠١٧، بحسب بيانات وزارة الدفاع الإسرائيلية، تليها أوروبا بنسبة ٢١٪، وأميركا الشمالية ١٤٪، ثم أفريقيا ٥٪، وأميركا اللاتينية ٢٪.

أما عن أنواع السلاح الإسرائيلي فتشمل كل ما تطلبه السوق تقريبا، من صناعة الصواريخ وأنظمة الدفاع الجوي بنسبة ٣١٪ من مجمل الصادرات، وأجهزة الرادار والحرب الإلكترونية بنسبة ١٧٪، وأدوات ووسائل الاستطلاع والإلكترونيات الجوية بنسبة ١٤٪، والذخيرة والقاذفات- ٩٪، وأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية- ٩٪، وأنظمة إلكتروضوئية- ٨٪، وأنظمة الرصد والمعلومات والتقنيات السيبرانية- ٥٪، وخدمات مختلفة- ٣٪، والطائرات المسيرة (الدرون)- ٢٪، والأنظمة البحرية- ١٪، وحتى الأقمار الصناعية ومنتجات الفضاء العسكرية- ١٪.

وتشمل صناعات السلاح الإسرائيلي البنادق الرشاشة والخفيفة والمعروفة على مستوى العالم، مثل بنادق عوزي والجليل وطابور ومقلاع النقب ويريحو وجلبوع، ومركبات نقل عسكري مثل جيب سوفا، وناقلات جند مدرعة من نوع زئيف ودافيد، ومدرعات ثقيلة وأشهرها دبابة ميركافا، وأخزريت، وأسلحة مدفعية وذخيرة، وصواريخ وقذائف مضادة للدروع، وصواريخ جو- جو، وجو – أرض، وأرض – جو، وصواريخ مضادة للصواريخ وأبرزها حيتس (السهم)، بالإضافة للطائرات المأهولة المقاتلة والخفيفة والمروحيات ومنها عرافا ونيشر وكفير ولافي ويسعور وكذلك الطائرات المسيرة، وأقمار التجسس وغيرها.

نشأت الصناعات العسكرية الإسرائيلية في البداية قبل قيام الدولة، وسط التجمعات الاستيطانية اليهودية، وبالتحديد لدى التنظيمات السرية اليهودية وأبرزها الهاغاناه، وبدأت بالتركيز على إنتاج الذخائر والأسلحة الخفيفة لتلبية حاجات التنظيمات اليهودية المسلحة التي كانت تستعد للسيطرة على فلسطين، وفي ضوء بعض قرارات حظر بيع السلاح للمتحاربين التي اتخذتها عصبة الأمم وسلطات الانتداب، وأول مصنع أقيم لهذه الغاية العام ١٩٣٣ في معهد المياه في غفعتايم قرب تل أبيب، حيث كان يجري إنتاج القوالب المصبوبة ثم تنقل إلى بيوت خاصة مجاورة لملئها بالذخيرة، وتطورت هذه الصناعة سريعا بعد قيام إسرائيل مع تدفق المهاجرين اليهود من دول متقدمة صناعيا وعلميا وخاصة ألمانيا، ثم تلقت هذه الصناعة دفعات متتالية من الدعم مع «الإنجازات» العسكرية الإسرائيلية، وتدفق الدعم والاستثمارات الأميركية، وهجرة الكفاءات المتعلمة من دول الاتحاد السوفييتي السابق.

كبريات شركات العالم

وتوجد في إسرائيل أكثر من ألف شركة معنية بصناعة وإنتاج السلاح أو تصميمه وتطويره وتسويقه، ومن بين هذه الشركات أربع حجزت لها مكانا بين أكبر مئة شركة تصنيع أسلحة في العالم بحسب مجلة ديفينس نيوز الأميركية المتخصصة، وهي شركات إلبيت في المركز- ٢٩، والصناعات الجوية في المركز- ٣٢، ورفائيل في المركز- ٤٥، وتاعس في المركز- ٩٩.

ومن اللافت أن دولة إسرائيل التي يغرم كل مسؤوليها بالخصخصة وحرية السوق والليبرالية الجديدة، إلى درجة خصخصة معظم قطاعات الخدمات الرئيسة والبنية التحتية كالصحة والتعليم وحتى شركات الأمن والحراسة، ما زالت تحتفظ بسيطرتها الكاملة على قطاع صناعة الأسلحة، ويسيطر الجيش على مختلف فروع هذه الصناعة، وتبدو قنوات الانتقال سهلة ومفتوحة بين الخدمة العسكرية النظامية والعمل الخاص في هذه الصناعة والتجارة، ما يؤكد الوظائف الإستراتيجية المهمة التي تخدمها هذه الصناعة إلى جانب دورها الاقتصادي.

الآن في الأسواق

المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية « مدار »

«إمّا نحن وإمّا هم»

معركة القسطل:

الساعات الأربع والعشرون الحاسمة

ترجمة: سليم سلامة

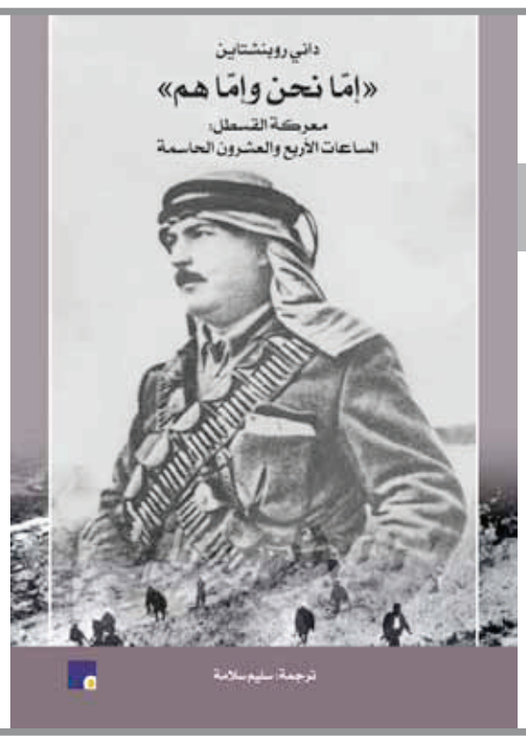

بحث جديد: خروقات لأنظمة المراقبة بالكاميرات تهدّد الحق في الخصوصية وحريات مدنيّة أخرى في إسرائيل!

كتب هشام نفاع:

كاميرا على مبنى في تل أبيب.

يفصّل بحث إسرائيلي جديد خارطة وسائل الحراسة والمراقبة التكنولوجيّة المثبتة في الحيّز العام، والإشكاليات التي تنطوي عليها نظراً للإخلال أحياناً بعدد من القواعد والأنظمة الملزمة، التي يفترض أن تضبط شروط وقيود استخدام الكاميرات التي توثق تحركات المواطنين. أعد البحث «معهد أبحاث الكنيست» بطلب من لجنة العلوم والتكنولوجيا البرلمانية كجزء من النظر في قضية «حماية الخصوصية والآثار المختلفة لاستخدام تقنيات تشخيص الوجوه في الأماكن العامة».

يقول البحث: إن قدرات تحليل الفيديو باتت تستبدل المُراقب البشري، وتسمح بتلخيص وتركيز الصور التي تم التقاطها على مدى ساعات طويلة، خلال بضع دقائق فقط من المعلومات الموجزة وفقاً لمقاييس بحث متعددة ومفصلة. وهذه تشمل: الجنس، العمر، العرق، أنماط الملابس، أنواع المركبات، اللون، ورقم لوحة الترخيص؛ وتتضمن تحليل سلوكيات الأفراد أو المجموعات من خلال تشخيص الوجوه. وهذه الخبرة تقنيّة تسمح بالتحقق من هوية الأشخاص أو التعرف عليهم من خلال تصوير ملامح وجوههم. تشخيص الوجوه جزء من «عائلة تقنيات قياسات» حيوية تستخدم الخصائص الجسدية، مثل ملامح الوجه والصوت وبصمة الإصبع وشبكية العين والمزيد.

ويتابع البحث أنه من بين الاستخدامات التجارية لتقنيات تشخيص الوجه المستخدمة في جميع أنحاء العالم هناك: الوصول إلى مرافق مادية أو رقمية، الأمن والسلامة في كازينوهات أو متاجر، والدفع عن طريق تشخيص الوجوه، تحديد ومراقبة حضور الموظفين أو الطلاب، وغيرها؛ وفي السنة السابقة برز استخدامها لتشخيص مرضى كورونا وفرز وترتيب الصور ذات الصلة.

نظام تشخيص الوجوه، الذي يقع في مركز القضية، هو تطبيق حاسوبي قادر على تحديد أو التحقق من الشخص من خلال صورة رقمية أو إطار فيديو حيث تتم مقارنة صورة الشخص المعروضة مع بيانات الحاسوب ونظام التعرف على الوجوه، وعند تطابق الملامح يتعرف النظام على الشخص المطلوب. هذه التقنيات تثير تساؤلات حول التوازنات ما بين فوائدها وبين الخوف من انتهاك الحق في الخصوصية وخلق مراقبة مستمرة للمواطنين. ويخشى كثيرون من أن يكون لها تأثير سلبي على الحريات المدنية مثل حرية التعبير وحرية الشعائر الدينية وحرية التنظّم وحرية التظاهر وغيرها.

مشاكل في الحفاظ على بعض أنواع المعلومات الخاصة

خلص هذا البحث إلى أنه بناء على المعلومات التي تلقاها، ليست هناك عموماً سياسة شاملة ومنظمة فيما يتعلق بنشر تقنيات المراقبة وتحليل الفيديو. فالسلطات المحلية أو الوزارات الحكومية تختار تنفيذ تقنيات المراقبة والحراسة، ولا تقوم سوى في بعض الحالات فقط بالتشاور مع خبراء الجهة الرسمية المخوّلة لضبط المراقبة قبل التنفيذ. هنا يلاحظ البحث غياب سيرورة عمل منظمة تشمل وضع قواعد وتحديثها لغرض الحفاظ على التوازن المذكور. وتُظهر المعلومات أن استخدام الكاميرات بشكل عام، وتقنيات الكشف عن لوحة الترخيص، أمر شائع جداً، بينما يعد استخدام تحليل الفيديو أقل شيوعاً، لكنه موجود.

لم تشر أية جهة من التي توجه إليها معدو البحث إلى أن ممثليها يستخدمون حالياً تقنيات تشخيص الوجه. ولاحظوا أنه إلى جانب الوزارات الحكومية والسلطات المحلية التي استجابت لطلب الحصول على معلومات حول هذا الموضوع، هناك هيئات رسمية لم ترد أبدا على التوجّه (سلطة المطارات) أو قدمت رداً عاماً كان مصحوبا بطلب عدم نشره (شرطة إسرائيل، من خلال وزارة الأمن الداخلي). المعطيات المحدّثة حتى أيار ٢٢٠٢٠ تكشف وجود ١٣٠ بنك معلومات مسجلة لدى «مسجل قواعد البيانات» بما في ذلك تفاصيل جسدية مثل: صورة الوجه، بصمات الأصابع، تسجيلات الصوت. وهكذا فعندما تتم مراقبة شخص ما في مكان عام، يمكن تحديده من خلال المقارنة بقاعدة بيانات موجودة في تلك «البنوك».

يشير البحث إلى أنه وفقاً لتقرير مراقب الدولة رقم ٧٠ الصادر في أيار ٢٠٢٠، هناك مشاكل في الحفاظ على بعض أنواع المعلومات. فمثلا، يتم استخدام المعلومات المتعلقة برخص السياقة الخاصة بوزارة المواصلات من قبل العديد من الهيئات الحكومية، بما في ذلك شرطة إسرائيل ومكتب رئيس الحكومة ووزارة المساواة الاجتماعية ووزارة الأمن الداخلي وسلطة الضرائب والجيش الإسرائيلي. وهذا على الرغم من أن نائب المدعي العام أوصى في العام ٢٠٠٥ بتنظيم استخدام قاعدة البيانات في التشريعات الأساسية، إلا أنه وفقا للفحص الذي أجراه المراقب في آب ٢٠١٩ تبيّن أنه لم تتم تسوية المشكلة بعد.

أمثلة على استخدام مراقبة الفيديو ونشر الكاميرات

يورد البحث عدداً من الأمثلة على استخدام مراقبة الفيديو ونشر الكاميرات المحلية، كالتالي:

القدس: تستخدم البلدية تقنية تحليل الفيديو لمعالجة حركة المرور أو الكشف عن نشاط غير عادي لصالح إدارة الأماكن العامة ونظام النقل. لا تستخدم البلدية معالجة المعلومات البيومترية ولا تستخدم تشخيص الوجوه في الكاميرات الأمنية. في المجموع، هناك حوالي ١٠٠٠ كاميرا في المدينة بأكملها. تمتلك البلدية تقنية تحديد لوحات الترخيص، وتحليل الفيديو على مستوى القواعد بناءً على معايير ثابتة مثل اتجاه الحركة، وتغيير الخلفية، وكميات الأشياء أو عدد الأشخاص، وخطوط العبور، بالإضافة إلى القدرة على اكتشاف استثناءات في الحيز العام في ضوء النظام المعتاد.

تل أبيب: وفقاً لممثل البلدية، فإن تقنيات التحليل بالفيديو هي أساس المدينة الذكية وستستخدم كوسيلة رئيسية لإدارة المدينة. من ناحية أخرى، لا تحتاج البلدية إلى تحديد شخص ما في الفضاء العام، وبالتالي لا تستخدم أي تقنيات مراقبة متقدمة للشخص، مثل تشخيص الوجوه، وتشخيص الصوت، والملابس، ولغة الجسد، وما إلى ذلك. وتقول البلدية إنها تعتمد احتياجات تطوير وتصميم النظام المبنى على أخذ الخصوصية بالاعتبار.

الكاميرات الأمنية: تم وضع حوالي ١٢٠٠ كاميرا في الأماكن العامة وتم توصيلها بهيئة خاصة تعنى بالأمن والأمان على المستوى البلدي. تقوم هذه الكاميرات بتشغيل التحليلات الأساسية لاكتشاف الحركة في مكان معين، خلال ساعات الذروة. كما تم تثبيت كاميرات أمنية بدون تحليلات في المرافق والمؤسسات البلدية. ويقول البحث إن استخدام تقنيات تحديد الهوية والمراقبة في الفضاء العام هنا تتم وفقاً للأنظمة.

خشية من المس بالخصوصية وحريات مدنية أخرى

ينوّه البحث إلى أنه إلى جانب الفوائد الواضحة لاستخدام أنظمة المراقبة وتحليل الفيديو والصور للحفاظ على النظام العام، والتحقيق في الجرائم والعمل للحد من الجريمة، فإن استخدام تقنيات الكشف والمراقبة في الفضاء العام والتطبيقات التجارية الأخرى تشتمل على تحديات ومخاطر في استخدام هذه الأنظمة، يجب مراعاتها وطرق توفيرها.

ويقول: ذكرت وثيقة سابقة تناولت موضوع الكاميرات أن «الخصوصية مفهوم غامض ومعقد ونسبي». غالباً ما تتغير الحدود بين الخاص والعام من مجتمع إلى آخر وغالباً بين أفراد مختلفين في نفس المجتمع. وتعود أول صياغة قانونية بارزة ومشهورة لهذا الحق إلى العام ١٨٩٠ حيث جادل خبراء قانون أن الحق في الخصوصية هو «الحق في أن يُترك الإنسان وشأنه» وحق الإنسان في التحكم في المعلومات الخاصة عنه. وعرّف باحثون الخصوصية على أنها قدرة الفرد على التحكم في المعلومات الخاصة به، ويتم التعبير عن هذا التحكم من خلال تحديد كيف ومتى ولمن سيتم توفير المعلومات حول الشخص، وما هي الاستخدامات المسموح بها ومدى توزيعها على نطاق واسع. يعرّف باحثون في العالم هذا النهج بأنه «الخصوصية على أنها تحكم». وإذا كانت الخصوصية حاجة بشرية للحد من الرقابة الاجتماعية، فغاية اعتمادها هي حرية العيش كما يحلو للفرد.

مسألة استخدام التكنولوجيا الحديثة تشغل منظمات حقوق الإنسان في العالم، حيث أنها ترى في الأمر تحدياً متصاعداً يجب التعاطي معه. الجدير بالذكر أنه تم قبل أعوام تحديث قانون الخصوصية لحماية المواطنين الإسرائيليّين، وأصبح تسجيل قواعد بيانات جمع المعلومات من قبل الحكومة، يتطلب موافقة المواطنين (نظرياً حتى الآن كما يتضح)، إلّا أنّه يستثني حالات التحقيقات والمس بما يسمّى «الأمن القومي»، كما أنّ هذا القانون لا ينطبق على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية.

يفترض البحث أن غموض مفهوم الخصوصية قد يؤدي إلى نزعة سلطوية للتخلي عنها سعيا لجني الفوائد الناجمة عن انتهاكها، والتي يفترض أنها أوضح وأكثر قابلية للقياس مثل الحد من الجريمة. ومع تنفيذ إمكانات مراقبة الفيديو المتقدمة، يطرح سؤال حول إمكانية انتهاك هذه التقنيات بشكل كبير لحريات الفرد من خلال إخضاعه للتوثيق المتواصل، وجمع معلومات خاصة عنه يمكن البحث عنها واسترجاعها في أية لحظة لاستخدامها ضده. ويُطرح السؤال أيضاً حول ما إذا كانت هذه الوثائق تتماشى مع مبدأ الموافقة والالتزام بالهدف في الحالات التي لا يمتلك فيها الشخص أية معرفة أو سيطرة أو قدرة على رفض توثيقه، أو عندما يكون الهدف غير محدد بوضوح، ويمكن أن يخدم أغراضاً وغايات مختلفة. وهناك خوف من أن تؤدي المراقبة المستمرة للمواطنين إلى انتهاك الحريات المدنية المختلفة.

«مجرد معرفة أن هناك من يراقبنا من شأنه أن يعرقل حياتنا»

لجنة العلوم والتكنولوجيا أقرّت في ختام بحثها أن الموضوع بحاجة لتسويته قانونيا وأن هناك هيئات كثيرة بحيازتها صور مواطنين دون حاجة إلى ذلك. وأكدت أن استخدام التقنيات للتعرف على هوية الأشخاص في المجال العام، وخاصة للتعرف على الوجوه، يطرح أسئلة غير بسيطة، وهناك إدراك واضح أن القضية بحاجة لدراسة ويجب تسويتها قانونيا. الجمع بين الاستخدامات المختلفة، وتوفر تقنيات نوعية في السوق للتعرف على الوجوه إلى جانب قواعد بيانات ليست محمية بما فيه الكفاية تتسبب في ظهور مخاطر متزايدة. وإلى جانب الفوائد المختلفة التي تتمتع بها التكنولوجيا المتقدمة، من الضروري ضمان التوازن من خلال فرض القيود بصورة متوازنة، وإن لم يتم القيام بذلك ستكون الحقوق الفردية معرضة للخطر.

حضر الجلسة ممثل عن «وحدة تشخيص الهوية والاستخدامات البيومترية في هيئة السايبر الوطنية»، ومما قاله: إن التطبيقات البيومترية ليست بيومترية فقط إنما تشمل وسائل إضافية لتحديد الهوية. فرض الرقابة في المجال العام أنقذ أمورا كثيرة في العالم حتى يومنا هذا، وغيّر تماما القدرات على مكافحة الجريمة. وفي أنحاء العالم بُدئ بالعمل على تنظيم الموضوع من الناحية القانونية. في الولايات المتحدة الأميركية هناك اقتراحات قانون بالموضوع. وعلى المستوى البلدي هناك مدن حظرت على موظفي السلطات المحلية استخدام تقنيات تشخيص الوجوه. قوات الشرطة التابعة للولايات المتحدة تعود في الأغلب إلى السلطة المحلية، وهذا الحظر يفرض القيود عليها أيضا. في أوروبا نشرت وسائل الإعلام أن الاتحاد الأوروبي ينظر في حظر استخدام تقنيات تشخيص الوجوه ولكن بعد ذلك تم رفض هذا. لا توجد دولة في العالم نعرف أنها تفرض حظرا شاملا على استخدام تقنيات لتشخيص الوجوه في المجال العام. يجب معرفة كيفية الاستفادة من الفوائد وتجنب المخاطر. وأنا آمل أن يتم إيجاد الإطار المناسب الذي من خلاله يتم فرض القيود دون المس بالاستخدام الصائب والذي هناك حاجة إليه.

من جهته، وفي إشارة إلى المخاطر التي لا تنزع السلطات إلى إعلائها على طاولة الجدل، قال ممثل مركز أبحاث الكنيست في الجلسة: هناك مروحة كبيرة من التقنيات التي تسمح بتشخيص الوجوه في وقت حقيقي من خلال منظومة تجميع المعلومات وتعرف كيفية مقارنة الصورة بقاعدة بيانات قائمة. وهناك إمكانية لمشاهدة مقطع فيديو من خلال استخدام بيانات عدد كثير من الكاميرات وهذا الأمر يتسبب في فرض الرقابة حسب معايير ومميزات مرغوب فيها. ولكن ظهر أن هناك أماكن تستخدم المعطيات ليس بمقتضى الحاجة. وهناك أيضاً تمييز خوارزمي يتمثل في تحديد مجموعات عرقية ومجموعات سكانية مختلفة، والتي بالنسبة لها نتحدث حول تشخيص تمييزي وغير دقيق. وتشير النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا إلى أن هناك استخداماً للكاميرات من قبل سلطات اشترت برامج تحليل بشكل مستقل - وهذا يشكل دليلا على قدرة كل مؤسسة عامة على القيام بما تراه مناسباً في هذا الموضوع دون أي عائق.

أما ممثل جمعية حقوق المواطن فأكد على أنه: دون وجود أي مبرر ودون معرفة جميع المواطنين بذلك، هناك إمكانية لمراقبة الجمهور بأكمله دون أي عائق أو مانع. لدينا هنا مراقبة جماهيرية لا مثيل لها ويجب الانتباه بألا نكون في واقع تاريخي خطير. نحن نعرف أنه يمكن الاستفادة من خلال معلومات تخص أماكن تواجد الناس، ولكن هذا الأمر هو مصدر لا يستهان به لاحتمال انتهاك حقوق كثيرة مثل حرية العبادة، وحرية الانتظام، وحرية التظاهر وحرية التعبير. مجرد معرفة أن هناك من يراقب نشاطنا من شأنه أن يعرقل حياتنا ويمس بحرية ممارسة النشاط في دولة ديمقراطية. هذه التكنولوجيا تجرّم الناس أيضا بصورة خاطئة، كما تبيّن في حالات اعتقالات في مدن أميركية، لأن هناك تحيّزا في تشخيص المواطنين السود بصرف النظر عن البيض، وكذلك تشخيص أشخاص من أصول عرقية مختلفة. هذه التكنولوجيا آخذة بالتوسع وبالتالي تُطرح أسئلة وتتطلب سن التشريعات اللازمة. وحقيقة عدم تسوية الموضوع من الناحية القانونية قبل اعتماد هذه التكنولوجيا، هو خرق للقانون أصلا، ويتم بهذا الأسلوب خلق مسار التفافي إشكالي.

المشهد الإسرائيلي يصدر بالتعاون مع
وزارة الخارجية النرويجية
THE REPRESENTATIVE OFFICE OF NORWAY TO THE PALESTINIAN AUTHORITY
محتوى المشهد الاسرائيلي لا يعكس بالضرورة موقف وزارة الخارجية النرويجية

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970
البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي